الى حركة المقاومة الفلسطينية، وجرّ العرب الى حرب قتل الاخوة ضد العرب الآخرين. ذلك هو المعنى الحقيقي للاحداث في لبنان، بل هذا ما أكدته، مرة أخرى، الاعمال الاستفزازية، من قبيل تركيز القوات الاسرائيلية على الحدود الجنوبية للبنان، وارسال السفن البحرية للولايات المتحدة الاميركية الى الشواطىء اللبنانية، على الرغم من انه لم يكن لها شأن هناك». كما اقترح الجانب السوفياتي، للمرة الاولى، عقد المؤتمر الدولي على مرحلتين: الاولى، لحل المسائل التنظيمية والاجرائية، ومرحلة ثانية لحل القضايا الجوهرية الواجب حلها لتحقيق التسوية الشاملة في المنطقة، على ان تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في كلا المرحلتين(٦٤).

وبدا لغير مراقب ان تصعيد اللهجة السوفياتية بهذا الشكل ارتبط، من حيث الاساس، في امكان دخول موسكو، بقوة، في لعبة الشرق الاوسط، كما ان التركيز المتزايد على الفلسطينيين، عشية بدء مناقشات مجلس الامن الدولي، في مطلع العام ١٩٧٦، كان يعني، فيما يعنيه، محاولة للخروج من المأزق الصعب الذي وجدت موسكو نفسها فيه. وبينما لم يوفق طلب موسكو في مجلس الامن الدولي بأن يقرر ان تعترف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ببعضهما البعض، قال معلّق سوفياتي «ان الدعاية الاسرائيلية تكرر، باستمرار، بأن السماح للشعب العربي الفلسطيني المناضل بأن يؤسس دولة، يعني المطالبة بالغاء دولة اسرائيل... ولكن مسودة القرار أيّدته أكثرية اعضاء مجلس الامن الدولي، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي (وهو القرار المقدّم من كتلة دول عدم الانحياز) أثبتت هذه الادعاءات ان لا أساس لها من الصحة. ولكن هذا لم يمر من دون ملاحظة من الصحافة الاميركية؛ اذ أكدت صحيفة الواشنطن بوست، في تحليلها للقرار المرفوض بشكل بارز، على ان صياغته كانت تعني ان تبقي على حدود اسرائيل لما قبل العام ١٩٦٧»(٦٥).

وربما قصدت مثل هذه التعليقات الى جانب بعض التحرّكات الدبلوماسية الثانوية، شرح الموقف السوفياتي الرسمي الذي حدّد الاراضي الواجب ان تنسحب اسرائيل منها لكي يمكن ان تكون هناك تسوية؛ وهي الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧. وكان الموقف الرسمي عينه أكد على حدود الـ ١٩٦٧ في البيان الحكومي الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، والبيان الحكومي الصادر في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٦. وهنا، ربط هذان البيانان، بشكل عضوي، انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، مع فكرة قيام دولة فلسطينية وضمانات دولية لأمن الحدود، وعدم الاعتداء على جميع دول الشرق الاوسط، وحقها في الوجود المستقل والتطوّر، موضحة ان هذا الاساس للتسوية سوف يحقق أموراً ثلاثة: اولها، للدول العربية، حيث تسترجع أراضيها وتتحقق سيادتها على هذه الاراضي، اضافة الى ابعاد شبح الحرب عنها والامكانية الناتجة عن ذلك في التركيز على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ولعبها دوراً أعظم في القضايا الدولية. أمّا الثاني، فهو للفلسطينيين، حيث تتولّد امكانية للاجئين لأن يتركوا مخيماتهم ويكسبوا حريتهم من اضطهاد المعتدين، وان يبنوا دولتهم المستقلة. واما الثالث فهو لاسرائيل، حيث يضمن لها السلام والامن ضمن حدود معترف بها، كما تضمن الفرصة لسكانها ان يكونوا بعيدين من خطر الحرب، وكذلك لجميع شعب اسرائيل، لأن يعيش في ظروف الثقة في المستقبل، ولدولة اسرائيل، لأن تطبّع مركزها في النظام الدولي. هذه التعليقات، جميعها، كانت مصحوبة بتقارير ثانوية مثل تلك التي تبيّن ان الضفة الفلسطينية منطقة مميّزة عن اسرائيل، وان عرب الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مميّزون، اجمالاً، عن العرب الاسرائيليين، ومثل تلك النقاط الدقيقة التي تتضمّن قبول اسرائيل ككيان ضمن حدودها في العام ١٩٦٧(٦٦).